

ثانيا. القضاء في النظام القانوني الاتيني الجرمانى لا يعتبر القضاء مصدرا لالزام بلقواعد القانونية فى النظام القانونى ذى النزعة الاتينية الجرمانية كما هى الحال فى القانون الفرنسى وغيره من القوانين دول اوروبا الغربية وكثير من قوانين الدول العربية كمصر و الجزائر حيث لايعمل بلقاعدة السابقة القضائية فلا يزال القضاء فى هذه البلاد مجرد مصدر تفسيرى يقتصر على تفسير قانون موجود سلفا دون ان يتعدى ذلك الى انشائه ويترتب على ذلك ما يأتى 1 انعدام صفة العمومية والتجريد فى احكام القضاء لاتحمل الاحكام القضائية صفة عمومية والتجريد التى توصل بها القاعدة القانونية ذلك ان الحلول التى تتضمنها هذه الاحكام تخصص نزاعات معينة بالذات هى تلك التى صدرت الفصل فيها دون غيرها من النزاعات المماثلة التى قد تعرض على المحاكم مستقبلا فالقاضي عند فصله فى نزاع معين لا يخلق قاعدة قانونية بل يخلق فقد حلا فرديا لذا فلا يكون لحكمه حجية إلا بنسبة الى النزاع الذى صدر شأنه وقد نصت المادة 338/1 من التقنين المدنى فى هذا المعنى على ان الاحكام التى حازت قوة الشيء المقتضى به تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول اى دليل ينقص هذه القرينة ولكن لا تكون لتلك الاحكام هذه الحجية إلا فى نزاع قام بين الخصوم أنفسهم دون ان تتغير صفاتهم وتتعلق بحقوق لها نفس المحل و السبب